الوفد الدائم للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة – نيويورك
PERMANENT MISSION OF THE KINGDOM OF SAUDI ARABIA TO THE UNITED NATIONS – NEW YORK

كلمة المملكة العربية السعودية
أمام اللجنة السادسة
دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة السادسة والسبعون

البند (85)
سيادة القانون على المستوى الوطني والدولي

تلقيها
المستشار/نداء أبوعلي

8/أكتوبر/2021 م

السيدة الرئيس،،،

في البداية يطيب لي أن أتوجه إليكم بخالص التهنئة لانتخابكم رئيسة لأعمال اللجنة السادسة وكذلك الأعضاء المنتخبين معربة عن الثقة الكاملة في مقدرتكم على إدارة أعمالها بكل اقتدار وفعالية، واستعداد وفد بلادي تقديم الدعم فيما يصب في نجاح أعمال اللجنة.

السيدة الرئيس

إن بلادي تثمن الجهود التي عكسها تقرير الأمين العام A/76/235 حول أنشطة الأمم المتحدة السنوية المتعلقة بسيادة القانون والتوجه في أن يعالج بطريقة متوازنة الأبعاد الوطنية والدولية لسيادة القانون. لا سيما في سياق تفشي جائحة الإصابة بفيروس الكوفيد-19 مما تسبب بالنقص في قدرات سيادة القانون وكان له أثر سلبي على وظائف الدول في مجال الحماية.

وتعكس رؤية الأمين العام، في التقرير الذي صدر مؤخراً، اهتماماً خاصّاً بسيادة القانون من خلال رؤيته لعالم متعدد الأطراف أكثر شمولاً وفعالية

وترابطاً للأنظمة والمؤسسات التي تقدم الخدمات للناس، من أجل استعادة ثقة الجمهور، كون الثقة أساسية لإعادة تصور العقد الاجتماعي الذي ينشئ بدوره العلاقة التأسيسية بين الفرد والمجتمع والدولة. ويثمن وفد بلادي ما أشار إليه التقرير كون ضمان سيادة القانون ونظم العدالة التي تستجيب لاحتياجات الناس يظل أولوية هامة لمنظمة الأمم المتحدة، التي تقدم دعماً مستمر للدول الأعضاء في مجال بناء القدرات وفيما يصب في دعم الأمن ومنع الجريمة والحد من العنف المسلح، وبما يسعى نحو ضمان إقامة مؤسسات للعدالة والأمن بفعالية وشمولية للجميع وبما ينحو لمنع الفساد وتيسير وصول العدالة للجميع، ومعالجة الأسباب الجذرية لأوجه عدم المساواة الهيكلية والتهميش والتمييز.

وفي هذا السياق، فإن المملكة العربية السعودية تؤكد على أهمية سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي كونها مرتكزاً وشرطاً أساسياً من أجل تحقيق الأمن والسلم الدوليين، وركيزة مهمة تكفل حماية حقوق الإنسان من أجل سيادة القانون وتحقيق العدالة والمساواة، وانطلاقاً من المسؤولية المشتركة للدول في مواجهة التحديات الداخلية والدولية. ولا يتأتى ذلك إلا من خلال وضع تدابير قوية قائمة على الحوكمة ومكافحة الفساد، والمساءلة المطبقة على جميع الأشخاص والكيانات، وهو النهج الذي تلتزم به المملكة من رفع لمستوى النزاهة والمساءلة انطلاقاً من إدراكها بالعواقب الوخيمة للفساد اقتصادياً واجتماعياً، ومن أجل تحقيق ركائز وأولويات رؤية المملكة 2030. وإن بلادي تعيش اليوم إصلاحات جوهرية في جميع مفاصل الدولة بتعامل حازم مع جرائم الفساد من خلال هيئة الرقابة ومكافحة الفساد (نزاهة)، وبتطوير مستمر للأنظمة

والتشريعات للوقوف في وجه الفساد بجميع أشكاله بما فيها المالي والإداري ليس فقط من ناحية علاجية وإنما وقاية لسد الثغرات النظامية المؤدية إلى وقوع الفساد.

السيدة الرئيس،،،

إن بلادي تؤكد على أهمية تضافر جهود المجتمع الدولي وضرورة التعاون الدولي المبني على المسؤولية المشتركة، وتأتي مبادرة الرياض لإنشاء الشبكة العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد والتي تم تدشينها في مقر الأمم المتحدة في فيينا في نهاية مايو 2021، كإحدى أبرز المبادرات في هذا الجانب. كما تولي بلادي اهتماماً خاصاً فيما يخص التحديات العابرة للحدود مثل التهديدات الإرهابية وضرورة تعزيز سيادة القانون في مجال منع الإرهاب ومكافحته، وهو ما تطرق إليه تقرير الأمين العام الأخير من ضرورة تنفيذ استراتيجيات شاملة فيما يتعلق بمحاكمة المقاتلين الأجانب ودعمها لإعادة تأهيل النساء اللاتي ارتبطن بالسابق بجماعات إرهابية متطرفة وإدماج الفئات المختلفة على النحو المطلوب. وقد بذلت المملكة جهوداً حثيثة فيما يخص تسهيل قدوم أسر المقاتلين الأجانب من المواطنين من مناطق الصراع منذ عام 2012،

حيث تم حتى الآن استعادة ما يقارب الألف مواطن من مناطق الصراع، وحرصت المملكة في الوقت ذاته على تقديم التسهيلات اللازمة لقدوم (160) أسرة من ذوي المواطنين الموجودين في مناطق الصراع والبالغ إجمالي عدد

أفرادها (320) طفل و(130) زوجة، وتقديم الرعاية المجتمعية لهم وتصحيح أوضاعهم الثبوتية ومعالجة أفكارهم المتطرفة (إن وجدت) من خلال إعادة تأهيلهم ومناصحتهم ودمجهم في المجتمع ليصبحوا عناصر فاعلة، ولازالت جهود المملكة متواصلة بهذا الشأن لاستعادة ما تبقى من مواطنيها الموجودين في مناطق الصراع وتسهيل قدوم أسرهم.

السيدة الرئيس،،،

إن المملكة تؤكد حرصها على إرساء قواعد قانون راسخة منبثقة من مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة الذي يصبو منذ تأسيس المنظمة نحو تحقيق الأمن والسلم الدوليين.

كما تدعم بلادي سيادة القانون الذي يعزز من احترام القانون الدولي الإنساني من أجل تحقيق الأفضل للإنسانية حيث إن تحقيق سيادة القانون لا يتأتى إلا من خلال المشاركة الفعالة المتعددة الأطراف. وعليه فإننا نقدر الجهود التي تقوم بها اللجنة القانونية، ونؤكد على ضرورة تقيد الجميع بسيادة القانون وتطبيقه وطنياً ودولياً على حد سواء مما يسهم في تحقيق الأمن والاستقرار والعدالة للمجتمعات.

شكراً السيدة الرئيس،،،